أكد أن محاربة «داعش» في العراق تساهم في حماية فرنسا

هولاند يتوقع أن يكون 2017 «عام الانتصار على الإرهاب»

الرئيس الفرنسي: النصر لا معنى له إذا لم ترافقه إعادة إعمار

الرئيس العراقي فؤاد معصوم ونظيره الفرنسي فرنسوا هولاند خلال مؤتمر صحافي في بغداد

بغداد– العراق

شدد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي يقوم بزيارة لبغداد أمس على ان محاربة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق «تساهم في حماية بلادنا من الارهاب» في 2017 الذي توقع ان يكون «عام الانتصار على الارهاب».

في سبتمبر 2014، مباشرة بعد سقوط الموصل بايدي تنظيم الدولة الاسلامية، كان هولاند السباق الى زيارة بغداد واعلان دعم عسكري كبير من فرنسا للقوات العراقية بمواجهة الجهاديين.

وبعد عامين من بدء العمليات العسكرية للتحالف الدولي المناهض للارهاب بقيادة الولايات المتحدة، والتي تشارك فيها فرنسا بقوة، يعتبر الرئيس الفرنسي الوحيد بين زعماء الدول الاوروبية الاساسيين الذي يزور العراق.

في بغداد، توقع هولاند امام الجنود الفرنسيين الذين يقومون بتدريب قوات النخبة لمكافحة الارهاب ان يكون 2017 "عام الانتصار على الارهاب».

واضاف ان "التحرك ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق يساهم في حماية فرنسا من الارهاب».

الا انه تدارك ان "النصر" لا معنى له اذا لم ترافقه "اعادة اعمار" في العراق حيث تواصل القوات العسكرية عمليتها لاستعادة السيطرة على الاراضي التي استولى عليها الجهاديون في 2014. وتابع هولاند ان "اي مشاركة في اعادة الاعمار في العراق تؤمن شروطا اضافية لتفادي ان يشن داعش اعمالا على ارضنا».

وفرنسا هي الدولة الثانية من حيث حجم المساهمة في التحالف الدولي. ومنذ بدء مشاركتها في ايلول/سبتمبر 2014، قامت باكثر من 5700 طلعة جوية والف ضربة ودمرت اكثر من 1700 هدف في العراق وسوريا.

ويشارك الجيش الفرنسي ايضا بنحو 500 جندي في العراق يدعمون القوات العراقية بواسطة اربعة مدافع من نوع كايزار جنوب الموصل، كما يقدمون التدريب والمشورة الى الجنود العراقيين وقوات البشمركة الكردية من دون المشاركة مباشرة في المعارك.

«ثلاثة اشهر»

بدأت عملية الموصل في 17 اكتوبر الماضي بتعبئة القسم الاكبر من القوات العراقية وباسناد جوي من التحالف الجوي الا انها تخوض الان حرب شوارع ضد الجهاديين الذين يستخدمون الانتحاريين والقناصة بينما لا يزال المدنيون في المدينة ما يزيد من تعقيد المعارك.

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي سيلتقيه هولاند خلال زيارته اعلن الاسبوع الماضي ان قواته بحاجة الى "ثلاثة اشهر للقضاء على تنظيم الدولة الاسلامية». كما قال مصدر دبلوماسي فرنسي "في الموصل، يمكننا القول انه لا يزال امامنا ثلاثة اشهر وهي مهلة طويلة وخصوصا ان علينا حماية السكان المدنيين وعدم تنفيذ ضربات غير محددة الاهداف».

ومنذ انتخابه في ايار/مايو 2012 اتخذ هولاند قرارات عدة بالتدخل عسكريا بوتيرة لم تعرفها فرنسا مع اي رئيس آخر.

«اجراءات امنية قصوى»

في بغداد، يلتقي هولاند الرئيس العراقي فؤاد معصوم ورئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس البرلمان سليم الجبوري.

وتحاط زيارة هولاند باجراءات امنية قصوى وخصوصا انها تاتي بعد يومين من اعتداء تبناه تنظيم الدولة الاسلامية واوقع نحو ثلاثين قتيلا في احدى اسواق بغداد.

وتاتي زيارة هولاند بعد نحو اربع سنوات على بدء العملية العسكرية ضد الجهاديين في مالي.

وحذر هولاند وهو قائد القوات المسلحة الفرنسية مساء السبت في كلمته الاخيرة لمناسبة حلول العام الجديد قبل انتهاء ولايته في ايار/مايو "لم ننته بعد من وباء الارهاب الذي علينا ان نواصل قتاله».

ومع كل تراجع على الارض يرد تنظيم الدولة الاسلامية باعتداءات دامية في العالم توزعت بين تركيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا.

نفذه انتحاري على متن سيارة مفخخة

32 قتيلا بتفجير انتحاري بسيارة مفخخة في «الصدر»

بغداد– العراق

قتل 32 شخصا على الاقل واصيب 61 اخرون بجروح الاثنين في تفجير نفذه انتحاري على متن سيارة مفخخة في مدينة الصدر في شمال شرق بغداد، بحسب حصيلة جديدة للشرطة العراقية.

واستهدف التفجير تجمعا لعمال مياومين عند مدخل المدينة التي تسكنها اغلبية شيعية وتتعرض بشكل مستمر الى تفجيرات دامية. كما ياتي بينما يقوم الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بزيارة الى بغداد.

وكانت حصيلة سابقة افادت بمقتل 17 شخصا.

واظهرت صور تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي عمودا من الدخان الاسود وعشرات الجرحى المضرجين بالدماء الذين يتم اجلاؤهم.

وقال عقيد في الشرطة ان عدد القتلى بلغ 32 واصيب 61 اخرون بجروح وهو ثاني تفجير دامي يضرب بغداد خلال الايام القليلة الماضية.

وقتل حوالى ثلاثين شخصا على الاقل السبت في اعتداءين انتحاريين متزامنين في سوق مزدحم في بغداد وهو كان اسوء هجوم منذ شهرين في العاصمة العراقية قبل ساعات من انتهاء العام، واعلن تنظيم الدولة الاسلامية مسؤوليته عنهما.

ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها على الفور، لكن تنظيم الدولة الاسلامية دائما ما يتبنى التفجيرات الانتحارية.

بعد حبسه على ذمة التحقيق في قضية فساد

انتحار قاض كبير سابق في مصر

قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أمس الاثنين إن قاضيا بارزا سابقا بمجلس الدولة محبوسا على ذمة التحقيق في قضية فساد انتحر في محبسه.

وكان المستشار وائل شلبي أحد نواب رئيس مجلس الدولة والأمين العام للمجلس قد قبض عليه يوم السبت بعد أيام من حبس جمال الدين اللبان المدير العام للمشتريات والتوريدات بمجلس الدولة أربعة أيام على ذمة التحقيق قي القضية.

وقالت الصحف المحلية إن محققين عثروا على عملات مختلفة بينها الدولار بقيمة إجمالية تصل إلى 150 مليون جنيه (8 ملايين و333 ألف دولار) في منزل اللبان رجحت أن تكون رشا تلقاها من المقاولين والموردين المتعاملين مع المجلس.

وأمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس شلبي أربعة أيام على ذمة التحقيقات بتهمة تلقي رشوة للقيام بعمل من أعمال وظيفته بالمخالفة للقانون.

وقال مجلس الدولة في بيان مساء السبت إن المجلس الخاص للشؤون الإدارية به قرر في اجتماع عاجل قبول استقالة شلبي.

وأصدر النائب العام المصري نبيل أحمد صادق يوم الاثنين قرارا بحظر النشر في القضية والمعروفة إعلاميا باسم "قضية الرشوة الكبرى».

ونادرا ما أجريت تحقيقات حول فساد في هيئة قضائية بمصر.

وتقول منظمات محلية وأجنبية إن الفساد منتشر في مصر لكن الحكومة تقول إنها تحقق في أي وقائع وتحيل مرتكبيها للمحاكمة.

توقف البرنامج التلفزيوني للصحافي المصري المعارض إبراهيم عيسى

أعلنت قناة «القاهرة والناس» الفضائية المصرية الخاصة توقف برنامج الصحافي المصري ابراهيم عيسى الناقد لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي معللة ذلك برغبة عيسى في التفرغ «لمشروعاته الكتابية والإبداعية في الفترة المقبلة».

ولكن عيسى قال في بيان اصدره ان برنامجه تعرض ل "ضغوط" وانه "يتقبل ان تكون هذه اللحظة مناسبة للتوقف عن تقديم" البرنامج الذي كان يحمل اسم "مع ابراهيم عيسى" ويقدمه منذ تشرين الاول/اكتوبر 2015 اربعة ايام اسبوعيا، من الاحد الى الاربعاء لمدة ساعتين في المساء. وياتي اعلان توقف برنامج عيسى، الذي كان معارضا شرسا لنظام الرئيس حسني مبارك وكذلك لنظام الرئيس الاسلامي السابق محمد مرسي، بعد انتقادات حادة وجهها في الاشهر الاخيرة لسياسات حكومة السيسي ولمؤيديها من نواب البرلمان.

وفي 19 كانون الاول/ديسمبر الماضي، شن النواب المؤيدون للحكومة في البرلمان، بمن فيهم رئيسه علي عبد العال، هجوما عنيفا على ابراهيم عيسى وصل الى اتهامه بالتحريض على العنف والفتنة الطائفية في برنامجه.

بعد نشر شريط مصور يظهر شرطيين يضربون افرادا من الأقلية المسلمة

بورما ستحقق في تجاوزات للشرطة بحق الروهينغا

رانغون– بورما

اعلنت الحكومة البورمية أمس فتح تحقيق بعد نشر شريط مصور يظهر شرطيين يضربون افرادا من اقلية الروهينغا، ما يشكل اعترافا للمرة الاولى باحتمال ارتكاب تجاوزات في شمال غرب البلاد. وفي الاسابيع الاخيرة، فر نحو خمسين الفا من الروهينغا المسلمين من عملية للجيش البورمي جاءت ردا على هجوم على مواقع حدودية في هذه المنطقة شنته مجموعات مسلحة.

وتحدث هؤلاء لدى وصولهم الى بنغلادش عن تجاوزات ارتكبها الجيش من اغتصاب جماعي وجرائم وتعذيب.

وحتى الان، رفضت الحكومة هذه المزاعم معتبرة ان الوضع "تحت السيطرة" ومطالبة المجتمع الدولي بالكف عن تأجيج الوضع. لكن الحكومة وللمرة الاولى منذ بدء الاضطرابات في تشرين الاول/اكتوبر، عمدت الى تغيير خطابها.

واورد بيان حكومي نشرته وسائل الاعلام الرسمية ان السلطات التزمت اتخاذ اجراءات "بحق الشرطة التي تعرضت بالضرب لقرويين خلال عملية نزع الغام في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر في قرية كوتانكوك».

واظهرت مشاهد فيديو عناصر من الشرطة يضربون شابا وضع بالقوة الى جانب عشرات من القرويين الذين اجلسوا ارضا وايديهم على رؤوسهم.

ويبدو ايضا ثلاثة ضباط في زيهم العسكري يضربون بواسطة قضيب احد الرجال الجالسين ثم يركلونه في وجهه.

ومنذ تشرين الاول/اكتوبر، بثت عشرات الاشرطة المصورة على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن المنطقة محظورة على وسائل الاعلام وخصوصا الدولية والمنظمات غير الحكومية.

والاسبوع الفائت، طالب اكثر من 12 من حاملي جائزة نوبل للسلام مجلس الامن الدولي بالتدخل لتفادي "المأساة الانسانية والتطهير الاتني والجرائم ضد الانسانية».

وفي ديسمبر، وصف مفوض حقوق الانسان في الامم المتحدة زيد رعد الحسين رد الحكومة البورمية بانه "غير انساني وياتي بنتائج مضادة».

وكان رئيس الوزراء الماليزي تحدث في نوفمبر عن "ابادة" بحق اقلية الوهينغا المسلمة مطالبا اونغ سان سو تشي بالتحرك..

في اطار تحقيق حول الفساد

شرطة الاحتلال تستجوب نتانياهو

القدس المحتلة

استجوبت الشرطة الاسرائيلية أمس رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الذي تشتبه بتلقيه «هدايا مخالفة للقانون» من قبل اثنين من رجال الاعمال، حسبما افادت وسائل اعلام اسرائيلية. وتابعت المصادر ان نتانياهو تلقى هدايا بقيمة عشرات الاف الدولارات من رجلي اعمال اسرائيلي واجنبي مقربين منه، وفي حال تاكدت هذه الوقائع فان رئيس الوزراء يواجه امكان توجيه تهمة "استغلال السلطة" اليه. ورفض المتحدثان باسم الشرطة ومكتب نتانياهو تاكيد هذه المعلومات او نفيها لدى الاتصال بهما من قبل وكالة فرانس برس.

واوردت الاذاعة العامة ان نتانياهو وافق على ان يخضع للاستجواب من قبل الشرطة في مقره الرسمي في القدس "بحسب ما تقتضيه الضرورة».

ونفى نتانياهو على فيسبوك كل الاتهامات واتهم معارضيه السياسيين وبعض وسائل الاعلام ب"السعي للايقاع به لكن ليس في اطار الانتخابات كما تنص على ذلك مبادئ الديموقراطية"، انما من خلال شن حملة ضده. وكانت الشرطة اجرت تحقيقا سريا حول الملف منذ ثمانية الى تسعة اشهر.

وساهم استجواب نحو خمسين شاهدا في "تحقيق اختراق حاسم" في التحقيق قبل ثلاثة اسابيع، بحسب وسائل الاعلام.

وحصلت الشرطة بالاستناد الى الملف الذي اعدته على ضوء اخضر من المستشار القانوني للحكومة الذي يتولى ايضا منصب النائب العام افيخاي ماندلبليت من اجل استجواب رئيس الحكومة. وكان ماندلبليت امر في نوفمبر الشرطة بالتحقيق في مزاعم حول دور غير قانوني لاحد المقربين من نتانياهو في عملية شراء اسرائيل لثلاث غواصات ألمانية.

وكان رئيس الوزراء اقر بانه تلقى مالا من رجل الاعمال الفرنسي ارنو ميمران الذي حكم عليه في تموز/يوليو بالسجن ثمانية اعوام في قضية احتيال بقيمة 283 مليون يورو. وفي ايار/مايو، تطرق تقرير لمراقب الدولة الى رحلات بالطائرة قام بها نتانياهو وعائلته حين كان وزيرا للمال بين 2003 و2005 مشيرا الى امكان أن يكون حصل تضارب في المصالح.

استهدف نقطة تفتيش خارج القاعدة الرئيسية

3 قتلى في هجوم بسيارة ملغومة على مقر قوات حفظ السلام بالصومال

قالت الشرطة الصومالية إن ثلاثة أشخاص على الأقل قتلوا عندما فجر مهاجم انتحاري سيارة ملغومة في نقطة تفتيش خارج القاعدة الرئيسية لقوات الاتحاد الأفريقي في الصومال لحفظ السلام (أميصوم) في العاصمة مقديشو أمس الاثنين.

ولم يرد على الفور أي إعلان للمسؤولية.

ونفذت حركة الشباب الإسلامية المتشددة التي تريد الإطاحة بالحكومة المدعومة من الغرب هجمات مشابهة في الماضي.

وقال محمد أحمد وهو ضابط شرطة إنه على حد علم الشرطة حتى الآن فقد قتل ثلاثة من أفراد الأمن. وأضاف أن الشرطة تعتقد أن حركة الشباب مسؤولة عن الهجوم.

وذكر أن من المرجح أن يزيد عدد القتلى لأن الانفجار كان قويا وسبب أضرارا لمبان سكنية مجاورة.

وشاهد مصور لرويترز في مسرح الهجوم الهيكل المحترق لسيارة الانتحاري وسيارة أخرى قريبة اشتعلت فيها النيران.

وأدى قرابة 300 عضو في برلمان الصومال الاتحادي اليمين الأسبوع الماضي ومن المتوقع أن يختاروا رئيسا جديدا.

آثار الدمار نتيجة انفجار السيارة الملغومة

بعد انتهاء صلاحية تأشيرتها

اعتقال ابنة صديقة رئيسة كوريا الجنوبية في الدانمارك

سيول– كوريا الجنوبية

اعلنت النيابة العامة في سيول أمس، ان ابنة شوي سون–سيل التي تسببت بفضيحة مدوية تهدد بتنحي رئيسة كوريا الجنوبية، قد اعتقلت في الدانمارك بعد انتهاء صلاحية تاشيرتها.

وتعتبر شونغ يو–را (20 عاما) شخصية اساسية ايضا في هذه القضية الكبيرة لاستغلال النفوذ. ويشتبه بان والدتها استفادت من علاقاتها المميزة مع الرئيسة بارك غوين–هي، لابتزاز ملايين الدولارات من كبرى الشركات في البلاد.

وقد اعتقلت الشرطة الدانماركية شونغ يو–را مساء الاحد لأن صلاحية تأشيرتها انتهت، كما اوضحت نيابة سيول التي اصدرت في حقها مذكرة توقيف، وباتت تناقش مع السلطات الدانماركية شروط تسليمها.

وفي اطار هذه الفضيحة المتدرجة التي ادت الى تظاهرات صاخبة في كوريا الجنوبية للمطالبة باقالة الرئيسة، توجه الى شوي ايضا تهمة ممارسة ضغوط لفرض قبول ابنتها في احدى الجامعات المرموقة في البلاد. وتقول مصادر رسمية ان شونغ يو–را اختيرت في 2014 في جامعة اوها المرموقة للشابات على حساب مرشحات اكثر كفاءة.

فقد حصلت على افضل تقدير على صعيد المثابرة، لكنها تخلفت عن حضور بعض المواد، ولم تكن علاماتها تعكس نتائجها المدرسية.

وتم الاستماع الى افادة عدد كبير من الاساتذة في هذه الجامعة، وحتى الى احد رؤسائها السابقين.

واعتقل استاذ في نهاية هذا الاسبوع لأنه منح شونغ علامة جيدة على مادة لم تحضرها ابدا وارغم مساعديه على تزوير نتائجها المدرسية.

وشملت الفضيحة ايضا كبرى الشركات في كوريا الجنوبية. ويشتبه بان سامسونغ دفعت ملايين الدولارات لشركة وهمية في المانيا بحجة تمويل تدريب شونغ على الفروسية.

وتثير شونغ ووالدتها اليوم غضب فئة من السكان اكتشفت في ضوء الفضيحة الاستفزازات السابقة للابنة.

وكتبت في 2014 على فيسبوك ان "المال جزء من الموهبة. واذا لم يكن المرء موهوبا، فليتعلم من والديه». اما بارك فتوجه اليها تهمة "التواطؤ" مع صديقتها الحميمة طوال سنوات.

ووافق البرلمان الشهر الماضي على مذكرة لاقالة الرئيسة لكنها لا تزال تحتاج الى مصادقة المحكمة الدستورية.